اجتماع طارئ على مستوى الوزراء عن منطقة القرن الأفريقي

ملخص الرئيسين المشاركين

1- إن هذا الاجتماع الطارئ على مستوى الوزراء عن الأزمة في منطقة القرن الأفريقي، والذي عقد بناء على دعوة من الرئاسة الفرنسية لمجموعة العشرين، ليبرز الحزم الوطني والدولي الموحد للتصدي على سبيل الاستعجال للمجاعة التي تشهدها الصومال في الوقت الحالي وأزمة الجوع في القرن الأفريقي. ويستند هذا الاجتماع إلى جدول أعمال مجموعة العشرين ذي الأولوية بشأن الأمن الغذائي وإلى خطة العمل المكونة من خمس نقاط عن تقلب أسعار الأغذية والزراعة التي اعتمدها وزراء الزراعة في 23 يونيو/حزيران 2011.

2- وتلقي هاتان الأزمتان بظلالهما على 12 مليون شخص ويمكن لهما تعريض جيل من الأطفال لخطر الإصابة بعاهات بدنية ومعرفية لا رجعة فيها بسبب الآثار المدمرة لسوء التغذية والمرض.

3- وقد عانى سكان المنطقة من الضعف من جراء سوء التغذية الحادة والمزمنة، مع ارتفاع في معدلات سوء التغذية الحادة تصل إلى 50 في المائة في بعض المناطق. ولذا يجب علينا العمل مع الحكومات لإقامة شبكات الأمان لحماية الفئات الأكثر ضعفا – الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال في أيامهم الألف الأولى والمسنون والمصابون بأمراض مزمنة والمعاقون - وللحد من مخاطر الكوارث من خلال وضع برامج شبكات أمان منتجة وعالية الجودة، ولتخفيف الأعباء عن كاهل النساء ومعالجة افتقارهن إلى التحكم في موارد الإنتاج. ويجب على شبكات الأمان السعي إلى إبقاء الأطفال، وخاصة الفتيات، في المدارس، حتى في أوقات الأزمات.

4- ومن الأهمية بمكان أن يوفر الذين يسيطرون على مناطق في جنوب الصومال، وهي بؤرة حالات الطوارئ، الوصول غير المقيد لمجموعة واسعة من المنظمات الإنسانية حتى يتسنى لقرابة مليوني شخص على حافة المجاعة تلقي مساعدات فورية. كما أنه من الأهمية بمكان توسيع نطاق الدعم المالي والفني للمنظمات التي تعمل بشكل فعال في جميع أنحاء الصومال (بما في ذلك جنوب الصومال).

5- وأبرز المشاركون أهمية وجود استجابة فورية ومناسبة لضمان تمتع البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة بالقدرة اللازمة لإنقاذ الأرواح وحماية السكان من سوء التغذية والحد من المعاناة البشرية.

6- ويجب على الفور احتواء هذه الأزمة وقلب مسارها عن طريق جلب المساعدات الغذائية الطارئة ودعم القطاع الإنتاجي، ونحن نعمل على إعادة بناء سبل كسب العيش وتحسين القدرة على التكيف والإنتاج الزراعي. وستكون الأشهر المقبلة حاسمة للحؤول دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وسبل كسب العيش.

7- وشدد المشاركون على أهمية تحسين إنتاجية وإنتاج صغار المزارعين والرعاة بصورة مستدامة في توفير المدخلات (البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية واللقاحات) والبنية التحتية (الطرق والمرافق وإمدادات المياه ومخازن القرية).

8- وإن تمكين المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة من مساعدة أنفسهم خلال هذه الأوقات العصيبة، لا سيما داخل مجتمعاتهم المحلية، أمر مهم نظرا إلى أن النزوح يقلل القدرة الإنتاجية ويجعل الانتعاش في وقت لاحق عملية أكثر صعوبة وكلفة؛ كما أن التمكين يبني القدرة على التكيف من أجل تحسين مواجهة حالات الجفاف التي لا مفر منها في المستقبل والتي تتفاقم مخاطرها من جراء تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية.

9- وأكد المشاركون على أهمية الرعي والرعي الزراعي بصفتهما نظامين معيشيين ديناميكيين ومستدامين في منطقة القرن الأفريقي وسلموا بأن الحاجة إلى التنقل داخل البلدان وعبر الحدود أمر ضروري لإنقاذ الأرواح والحفاظ على دعائم الأمن الغذائي والتغذوي. ومن خلال الدعم الهادف، يمكن للاقتصاد الرعوي أن يزدهر وأن يساهم بشكل كبير في الاقتصادات الوطنية وصون ثقافات الشعوب الأصلية وإدارة المناظر الطبيعية القاسية في منطقة القرن الأفريقي.

10- ويقف المشاركون على أهبة الاستعداد لتقديم يد العون، حسب الاقتضاء، إلى الحكومات في القرن الأفريقي وهي تتصدى لهذه الأزمة ويشجعون المجموعات الإقليمية والوطنية المعنية بالأمن الغذائي، بالاسترشاد بخطة العمل الخاصة بالقرن الأفريقي التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على دعم العمليات القطرية من خلال إجراء تقييمات منسقة. فتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في القرن الأفريقي يتطلب اعتماد منظور شامل بشأن مجموعة من القضايا الإنسانية، بما في ذلك أثر الصراعات والحفاظ على الحيز الإنساني والحد من مخاطر الكوارث والحصول على الخدمات الصحية والتعليمة الأساسية وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

11- وأبرز المشاركون ضرورة إتاحة صكوك فعالة تتعلق بالمساعدات الغذائية، وأعربوا عن تأييدهم لطلب مجموعة العشرين إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمات دولية أخرى إعداد اقتراح لنظام مستهدف للاحتياطيات الغذائية لحالة الطوارئ الإنسانية لتكملة الاحتياطيات الغذائية الوطنية القائمة.

12- وشدد المشاركون على ضرورة دعم وتعزيز المبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم وأعضائها، والنهوض بالتنسيق السياسي بشأن الأمن الغذائي بين البلدان والمنظمات الدولية. ويجب على الجهود المبذولة لمعالجة الأمن الغذائي في المنطقة أن تستند إلى الجهود العالمية الرامية إلى الحد من تقلب أسعار الأغذية وتعزيز خطط العمل القطرية وضمان تنسيق المعونة ومواءمتها مع الالتزامات التي يمكن التنبؤ بها دعماً للعمل المتعدد الأطراف. ويجب أن تكون هذه الإجراءات متماشية مع عملية الاتحاد الأفريقي/ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) والمبادئ التي وافقت عليها مجموعة الثماني خلال قمة لا كويلا في يوليو/تموز 2009 والدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 وخطة عمل مجموعة العشرين بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تشجع تنفيذ إطار العمل الشامل المحدث.

13- ورحب المشاركون بالتزام الحكومات في القرن الأفريقي بإعداد استراتيجيات للتنمية الزراعية من أجل تحقيق النمو. ويجب الإسراع في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الاستثمارية المرتبطة بها من خلال القيام بزيادات كبيرة في الاستثمارات الوطنية والدولية، لا سيما في مجالات الري والإمداد بالمدخلات والإدارة المستدامة للأراضي والبنية التحتية الأساسية، بالإضافة إلى البحث والابتكار. ونحن نعرف جميعا ما يجب القيام به وكيف يمكن دعم الحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، لذلك فنحن نشجع تنفيذ خطة العمل بشأن الأمن الغذائي والمائي، بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2011، من خلال جماعة العمل المعنية بالمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

14- وقد طُلب من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الافريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم، بدعم من البلدان الأعضاء فيها، وجميع المشاركين، بما في ذلك المجتمع المدني ومصارف الاستثمار والمؤسسات الخاصة، تقديم كل المساعدات الممكنة لبلدان القرن الأفريقي في مواجهتها للأزمة، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، مع توفير حلول على المدى الطويل. وسيتم رصد التقدم المحرز وإعداد تقرير عنه في الدورة القادمة للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2011.

السيد برونو لو مير،
وزير الزراعة والأغذية ومصايد الأسماك والشؤون الريفية وتخطيط استخدام الأراضي، فرنسا،
رئاسة مجموعة العشرين

السيّد جاك ضيوف،
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة